



المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد..

فإن من بدهيات العقيدة الإسلامية أن يعتقد المسلم أن دينه وحده هو الدين الصحيح من بين أديان أهل الأرض منذ بعثة النبي الخاتم عليه الصلاة والسلام، وأن ما سواه من الملل والنحل باطل لا يقبله الله تعالى، سواء كان من اختراع الناس من أصله؛ كالديانات الوثنية الخرافية أو كان في الأصل منزلاً من الله ثم طرأ عليه التبديل والتحريف والزيادة والنقصان كاليهودية والنصرانية، كما صرح بذلك القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَلَدِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولا يعني بطلان ما سوى الإسلام من الديانات أنها بالضرورة لا تشمل في تعاليمها وتشريعاتها على شيء من الخير الذي تستحسنه العقول وترتاح إليه النفوس كالأمر بالرأفة والرحمة والإحسان ونحو ذلك من وجوه

الخير، وإنما المقصود أن الأصول التي بنت عليها هذه الديانات عقائدها وتشريعاتها هي على خلاف ما يرضاه الله تعالى مما أنزله على أنبيائه ورسله؛ لاشتمالها على الكذب الصريح على الله تعالى وعلى أنبيائه في معرفة صفاته وطريقة عبادته.

وهذا الخسران الديني متحقق بالأصالة في الحياة الأخروية، كما في الآية السالفة، وكما في قوله سبحانه: ﴿وَقَدْ يَمَنَّا إِنَّ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلَهُمْ كَسْرًا يُقِيعُهُ يَحْسَبُهُ الْظَالِمَانُ مَاءً حَلًا إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]، أما في الدنيا فإن كمال العدل الإلهي يقتضي حصول شيء من الثواب العاجل لأتباع تلك الديانات الباطلة على ما عندهم من الخير، كما دل عليه قوله سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نَوْفَ إِلْتِمْسَ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود: ١٥، الإسراء: ١٨، الشورى: ٢٠، الأحقاف: ٢٠]، وقول النبي ﷺ: «إن الله لا يظلم مؤمناً حسنة يعطى بها في الدنيا ويجزى بها في الآخرة، وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها»^(١).

وبهذا تتجلى النعمة العظمى على المسلمين في هدايتهم لدين الأنبياء والمرسلين، تلك النعمة التي امتن الله تعالى بها عليهم في أعظم المشاهد، حين أنزل على نبيه وهو بالموقف بعرفة^(٢): ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وشرع لهم أن يلحوا في طلبها كلما صلوا: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [١] صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

(١) رواه مسلم ٢١٦٢/٤، كتاب صفة القيامة، باب جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا، حديث رقم ٢٨٠٨.

(٢) انظر: صحيح البخاري ١٦٠٠/٤، كتاب المغازي والسير، باب حجة الوداع، رقم ٤١٤٥، وصحيح مسلم ٢٣١٢/٤، كتاب التفسير، رقم ٣٠١٧.



عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، فعلمهم أن يسألوه معرفة الحق والعمل به، وأن يجنبهم حال المغضوب عليهم وهم الذين يعرفون الحق فيعرضون عنه كحال كفار اليهود، وحال الضالين، وهم الذين فزطوا في معرفة الحق أصلاً، وتعصبوا لما عندهم من الجهل كحال كفار النصارى^(١).

واستمرار هذه النعمة على المسلمين مرتهن بقدرها حق قدرها ورعايتها وشكرها؛ جريا على السنة الإلهية المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣]، وذلك ما يستوجب أن يفرغ الناصحون إلى تذكير الأمة بهذه النعمة وخطورة تضييعها كلما بدر خلل يهدد بقاءها.

وقد وقع الخلل في الالتزام بالدين لدى بعض المسلمين في جانبين^(٢):

الأول: خلل في السلوك، تمثل في إهمال شيء من الفرائض والواجبات الشرعية؛ كالصلاة والزكاة والبر والصلة وحجاب المرأة والأمانة ونحوها، أو ارتكاب شيء من المخالفات والمنهيات كأكل الربا والسرقه والزنا وشرب الخمر والقتل بغير حق ونحو ذلك، وكان المؤدي إلى الخلل في هذا الجانب الشهوات الداعية للنفس الأمارة بالسوء، وهذا الخلل السلوكي على شناعته وخطورته أهون بالنسبة للجانب الثاني.

الثاني: وهو الخلل العقدي في المفاهيم، الذي يشوّه الأصول التي

(١) قال النبي ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضلال». رواه الترمذي وحسنه ٢٠٣/٥، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، رقم ٢٩٥٤، وصححه ابن تيمية، انظر: مجموع الفتاوى ٦٤/١.

(٢) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ١٣٦/١، ١٣٧.

يقوم عليها بناء الدين، ويَغُرُّ بعض المتدينين فيحسبون أنهم يحسنون صنعا، وقد كان المؤدِّي إلى الخلل في هذا الجانب وحي شياطين الإنس والجن بالشبهات المزخرفة للباطل حتى يبدو للمغرور في صورة الحق، وقد أشار إلى الجانبين قوله تعالى للكفار: ﴿فَأَسْتَمِعُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا أَتَمَّعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضِّمُوا كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، فالاستمتاع يكون بالشهوات، والخوض يكون في الشبهات، وروى في الأثر: «واعلم أن الله يحب البصر النافذ عند مجيء الشهوات والعقل الكامل عند نزول الشبهات»^(١).

ومما يبين أن الخلل في الاعتقاد أخطر بكثير أنه قد يذهب بأصل الإيمان، ويبطل الدين من أساسه، أما الخلل في السلوك فإن مرده إلى ضعف الإرادة وقوة داعي الشهوة، وهو ينقص الإيمان ولا يزيله بالكلية ما لم تُستحل المعصية الظاهرة، كما أن مختل العقيدة غالباً لا يشعر بخللها، فلا تلومه نفسه، بل غالباً ما يشعر أنه على الحق، ويتقرب إلى الله تعالى بالثبات على ما هو عليه، بل بالدفاع عنه والدعوة إليه، كما قال سبحانه عن كفار قريش: ﴿وَأَنطَلَقَ اللَّأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾ [ص: ٦]، وذلك بخلاف المختل سلوكاً فإن ذل المعصية غالباً لا يغادر قلبه^(٢)، ولا تزال

(١) رواه الشهاب في مسنده ١٥٢/٢ رقم ١٠٨٠، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٣٢/٥٢ رقم ٦١٢١، وأبو نعيم في حلية الأولياء ١٩٩/٦ بنحوه من حديث عمران بن حصين مرفوعاً، وذكر نحوه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول ٧٧/٢ عن الزبير بن العوام، وقال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الآثار كما في حاشية إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي ٤٠١/٤، أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث عمران بن حصين وفيه حفص بن عمر العدني ضعفه الجمهور.

(٢) كان الحسن البصري رحمه الله يقول عن العصاة: وإن هملجت بهم البراذين وطفقت بهم البغال فإن ذل المعصية في رقابهم، يأبى الله إلا أن يذل من عصاه. انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٦٦/١، وكتاب الأفعال لأبي القاسم السعدي (ت ٥١٥) ٣٧٦/٣، وذكر نحوه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول ١٦٠/١ عن الفضيل بن عياض.



نفسه تلومه عليها حتى يأذن الله بتوبته ولو بعد حين، ومن هنا قال سفيان الثوري رحمه الله: البدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ المعصية يُتاب منها، والبدعة لا يتاب منها^(١). وبهذا فسر الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قول النبي ﷺ: «إن الله احتجر التوبة عن كل صاحب بدعة»^(٢).

وفي هذا البحث عرض لأبرز مواطن الخلل العقدي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، مع التنبيه على وجه مخالفتها للأصول الشرعية، وشيء من آثارها على سبيل الإجمال، وإلا فإن بسط القول في كل مسائل العقيدة التي وقع فيها الخلل لدى الطوائف الإسلامية المختلفة واستقصاء أدلتها واحتواء الشبه حولها يتطلب بحثاً مستقلاً لكل مسألة، وإنما قصدت في هذا البحث إعطاء صورة عامة لهذا الخلل بما يناسب المسلم ولو لم يكن متخصصاً في العلوم الدينية؛ ليحرص على صيانة معتقده مما يחדشه، وليتنبه إلى أخطار هذا الخلل على أهم أسباب قوة الأمة ووحدتها.

وقد راعيت في البحث التركيز والاختصار والوضوح، مكتفياً بأهم الدلائل اليقينية من القرآن والسنة وصريح العقل، مستغنياً بنباهة القارئ وذكائه الفطري عن الإطالة بالشرح والنقول عن العلماء، على أنني حرصت على التوثيق والإحالة على المراجع المعتمدة لمن أراد التوثق أو التوسع.

(١) رواه ابن الجعد في مسنده ص ٢٧٢، رقم ١٨٠٩.

(٢) رواه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ٦/٧٢، ٧٣، رقم ٢٠٥٤، ٢٠٥٥،

وصحح محققه إسناده، وقد رُوي بمعناه قول النبي ﷺ: «يا عائشة، إِنَّ اللَّهَ يَرُؤُا مِنْهُمْ وَكَانُوا يَشْعُرُونَ» [الأنعام: ١٥٩]، هم أصحاب الأهواء والبدع، يا عائشة، إن لكل صاحب ذنب توبة إلا أصحاب البدع ليست لهم توبة، فهم مني براء وأنا منهم بريء»، رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٥/١٤٣٠، وغيره، انظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي ٣/٤٠٢، وانظر قول أحمد في: بدائع الفوائد، لابن القيم ٤/٨٤٨.

المبحث الأول:

مفهوم التوحيد

التوحيد هو الأساس الذي تنبني عليه وتتفرع عنه جميع العقائد والتصورات الإسلامية، فلا عجب أن كان محورياً يدور عليه الخطاب القرآني، حتى قيل: إن آيات القرآن كلها في التوحيد؛ باعتبار أنها تتحدث إما عن صفات الرب جل وعلا وأفعاله التي لا يشركه فيها غيره، وإما عن عبادته وحده، وإما عن قصص دعاة التوحيد من الأنبياء وأتباعهم، وإما عن قصص أعداء التوحيد من المشركين والكافرين، وإما عن الجنة ثواب الموحدين، وإما عن النار عقوبة المشركين، وإما عن الفرائض والواجبات والأخلاق والآداب وهذه مقتضيات التوحيد ومكملاته، وإما عن المحرمات بأنواعها ودرجاتها وهذه نواقض التوحيد ونواقصه، فصح أن حديث القرآن كله دائر حول التوحيد بهذا الاعتبار^(١).

وإذا كان هذا هو قدر التوحيد في القرآن، فمن الممتنع غاية الامتناع أن يكون القرآن وهو كلام الله الذي أنزله لهداية الخلق قد أهمل أو قصر في بيان حقيقة هذا التوحيد الذي ينبنى عليه الدين كله، ولا يقبل الله أحداً إلا بتحقيقه، فما هي حقيقة التوحيد التي قررها القرآن؟ ومن أين تسرب الخلل فيه إلى أمة تؤمن بالقرآن حتى صارت تختلف في تفسير حقيقة هذا التوحيد الذي خلق لأجله كل شيء؟!

(١) انظر: مدارج السالكين، لابن القيم ٤٥٠/٣، دار الكتاب العربي ١٣٩٣.



إذا كان من البدهي أن معنى التوحيد: إفراد الله تعالى بكل ما يختص به مما يميّزه عن المخلوقين، فإن القرآن قد بيّن بغاية من الوضوح والتأكيد هذه الخصائص الإلهية بما يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقسام:

أ - أسماء الله الحسنى وصفاته العلا المتضمنة تفسير كماله وجلاله.

ب - أفعال الله جل وعلا المتضمنة تدبيره وملكوته وفق حكمته.

ج - أفعال الخلق التي يقصدون بها العبادة والتأله.

فهذه أنواع الخصائص الإلهية التي لا يكون الموحد موحداً حتى يعتقدها ويقرّ بها ويحرص على تحقيقها.

وتقسيم التوحيد إلى هذه الأنواع فنيّ اصطلاحيّ غير تعبدي، لكنه مأخوذ من القرآن والسنة بالاستقراء^(١)، وإنما ذكره العلماء لأسباب، منها:

١ - التسهيل على طالب العلم لفهم حقيقة التوحيد.

٢ - الاختصار في شرح حقيقة التوحيد بضم النظير إلى نظيره ورد الفرد إلى نوعه، فبدل أن يقال: التوحيد هو إفراد الله تعالى بالخلق والهداية والحكم والرزق والشفاء والإحياء والإماتة وإنزال المطر وإنبات الزرع، والملك وعلم الغيب وكمال القدرة والحياة والعلم والسمع والبصر ونفاذ المشيئة، والصلاة والسجود والركوع والزكاة والصيام والحج والعمرة والذبح والنذر والتوكل والحب والذل، إلى آخر هذه المعاني العظيمة الشريفة التي دل صريح القرآن والسنة على أنها من خصائص الرب جل وعلا، بدل أن يفصل هذا التفصيل الطويل، يُكتفى بذكر الأنواع التي ينتمي إليها كل فرد من هذه الخصائص، ثم يُكتفى بذكر أمثلة عليها.

٣ - تحذير الموحد من الاقتصار على بعض حقائق التوحيد دون بعض.

(١) انظر مناقشة من شغّب على هذا التقسيم في: «صيانة الإنسان»، للسهيواني (ت ١٣٢٦) ص ٤٣٦ وما بعدها.

٤ - ما نجم من انحراف لدى بعض الطوائف في تفسير التوحيد المنجي عند الله، فقصره على جزء من المطلوب، أو فسّره على خلاف ما في القرآن والسنة، أو جمعوا الأمرين، على نحو ما سيأتي بيانه.

وعلى هذا؛ فمن قسّم التوحيد إلى نوعين أو أربعة أو أكثر فلا اعتراض عليه من جهة العدد، وإنما المقصود المعدود: هل هو مما بين القرآن والسنة صراحة أنه مما يختص الرب جل وعلا به؟

فلو قال قائل مثلاً: التوحيد قسمان، توحيد المعرفة والإثبات أو التوحيد العلمي الخبري، وتوحيد القصد والطلب أو التوحيد الإرادي العملي، كان مصيباً في تقسيمه^(١)؛ لأنه لم يهمل شيئاً مما يختص به الرب جل وعلا، وهكذا لو قال مثلاً: التوحيد أربعة أقسام: توحيد العبادة، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الحاكمية والتشريع، لم يختلف عن التقسيمين السابقين إلا بزيادة التفصيل الذي قد يستدعيه إهمال الناس شيئاً من حقائق التوحيد أو انحرافهم في فهمه.

إذا تقرر هذا؛ فإن من أخطر أنواع الخلل الذي وقع لدى بعض المسلمين في فهم التوحيد الاكتفاء بجانب واحد فقط من جوانب التوحيد وهو التوحيد العلمي الخبري، أو ما يسميه العلماء «توحيد الربوبية»، دون الجانب الآخر الذي هو توحيد العبادة، فيفسّر التوحيد الذي دعا إليه الأنبياء والمرسلون ونزلت به الكتب الإلهية بأنه اعتقاد أن الله وحده هو الخالق دون غيره، ويفسّر كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» بأن معناها: لا خالق إلا الله، أو لا قادر على الاختراع إلا الله^(٢)، ثم يقف عند هذا القدر دون أن يضم إليه مقتضى هذا المعنى، ألا وهو وجوب أفراد الله بجميع أنواع العبادة.

(١) انظر هذا التقسيم في: مدارج السالكين لابن القيم ٢٤/١ - ٢٥، وشرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ص ٨٨.

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١٠٠/١.



والدليل على قصور هذا المسلك في تفسير التوحيد وانحرافه أمران عظيمان:

١ - أن القرآن من أوله إلى آخره يؤكد على أن دعوة الأنبياء والمرسلين كانت إلى إفراد الله بالعبادة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [٢٥] ﴿[الأنبياء: ٢٥]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وذكر عن كل نبي أنه قال لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، هود: ٥٠، ٦١، ٨٤]، وقال لخاتم أنبيائه صلى الله عليه وعليهم وسلم: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

٢ - أن المشركين الذين خاصمهم النبي ﷺ وقاتلهم على الشرك قد صرح القرآن في مواضع كثيرة أنهم كانوا يقرّون الله تعالى بالخلق والرزق والتدبير، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [٢١] ﴿[يونس: ٣١]، وقال: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]، كما صرح القرآن أنهم إنما دخل عليهم الشرك من جهة التزلف والتشفع بعبادة غير الله تعالى ممن يعتقدون فيه علاقة خاصة مع الله إما بينوة أو وجاهة أو غير ذلك مما يعتقدون أنه يستوجب قبول شفاعتهم، لا أنهم يعتقدون فيهم أنهم يخلقون ويرزقون، كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [٢] ﴿[٢] أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [٢] ﴿[٢] لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَنَهُ هُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الزمر ٢-٤]، وقوله: ﴿أَوِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَٰئِ

كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقُولُونَ ﴿٤٣﴾ قُلِ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا ﴿الزمر: ٤٣، ٤٤﴾، وقوله: ﴿وَيَبْذُرُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْتِثُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَمْلِكُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨]، وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك. قال: فيقول رسول الله ﷺ: «ويلكم، قد قد». فيقولون: إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك. يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت^(١).

وقد ترتب على هذا الانحراف في تفسير حقيقة التوحيد ما هو منتشر بين كثير من جهلة المسلمين من التعلق بغير الله تعالى وطلب الحوائج من المخلوقين والاستغاثة بهم حتى في حال الاضطراب، مخالفين بذلك صريح قول الله تعالى: ﴿أَمَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَدَّكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [النمل: ٦٢]، ومنحدرين إلى أضل من حال المشركين الذين كانوا يخلصون لله في الشدة ويشركون في الرخاء، كما ذكر الله تعالى عنهم في قوله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَاُ اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ قَلَّمَا تَجَعَلْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العنكبوت: ٦٥].

ويزين لهم ذلك بعض المنتسبين إلى الفتوى والعلم من أهل البدع بأنه ليس من الشرك الذي وقع فيه أهل الجاهلية، بل هو من التوسل المشروع الذي يرجى معه قضاء حوائجهم، وأن شرك أهل الجاهلية إنما كان بادعاء شريك مع الله في معاني الربوبية كالخلق والتدبير^(٢)، أو بالعبادة المقرونة

(١) صحيح مسلم ٨٤٣/٢، كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها، رقم ١١٨٥، ومعنى (قد قد): حسبكم يكفي.

(٢) وأولوا الآيات المصروفة بإقرار مشركي العرب لله وحده بالربوبية بأنهم لم يقروا فيها بما يعتقدونه في قلوبهم، وإنما أظهروا ذلك كذباً ونفاقاً لما ألجأتهم المناظرة!!، انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين للدكتور عبد الرحيم السلمي، ص ٤٨٧، ٤٨٨.



بهذا الاعتقاد، أما من أقرّ الله بالربوبية فلا يُتصور منه أن يقع في شيء من عبادة غير الله، ولو وقع منه ما ظاهره عبادة لغير الله؛ فإنه عندهم يُحمل على أنه مجرد توسل مشروع، ما دام أن فاعله لا يعتقد في مدعوه ومستغاثه ومستعانه من دون الله الربوبية الذاتية، وهكذا فإنهم يحصرون الشرك في ادعاء شريك لله شراكة استقلال ونديّة، أما شراكة هبة من الله لمن شاء من أحبابه وأوليائه فلا تدخل عندهم في حقيقة الشرك المناقض للتوحيد، ومن هنا سوّغ غلاتهم نسبة تدبير الكون لبعض الأولياء كما هو اعتقاد بعض الصوفية في الأقطاب والأوتاد والنجباء^(١)، وكما هو اعتقاد بعض الشيعة في الأئمة^(٢)، وهكذا طابق توحيدهم توحيد من قال: لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه ومن ملك.

ومن الخلل الخطير في مفهوم التوحيد ما وقع فيه من يقرّ الله وحده بالكمال المطلق من كل وجه، ثم يفصل هذا الكمال على وجه مناقض لما في الكتاب والسنة، وما أجمع على فهمه منهما سلف الأمة، من الصحابة والتابعين وأتباعهم من أهل القرون المفضلة الموصوفة في الحديث النبوي بالخيرية^(٣)، مع أن البديهة تقول: لا أحد أعلم من الله تعالى بصفات نفسه، ولا أحد من البشر أعلم بالله من رسوله الله ﷺ، فما وجه الاستدراك في باب الصفات الإلهية على الكتاب والسنة، وتقديم العقول المختلفة المتضاربة عليهما؟!.

لقد تفاوت الانحراف في الصفات الإلهية بين الطوائف المخالفة لما

(١) انظر مثلاً: كرامات الأولياء، لأحمد الجوهري (ت ١١٨١) ص ٦٦ - ٨٥.

(٢) كما في قول الخميني: إن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات الكون. انظر كتابه: الحكومة الإسلامية، ص ٥٢، نقلاً عن دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، للدكتور أحمد جلي، ص ١٩٩.

(٣) انظر: صحيح البخاري ٩٣٨/٢، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم ٢٥٠٨، صحيح مسلم ١٩٦٢/٤، كتاب الفضائل، باب فضل الصحابة... رقم ٢٥٣٣.

كان عليه سلفُ الأمة ما بين منكرٍ لجميع الأسماء والصفات كما هو مذهب غلاة الجهمية^(١)، ومقرُّ بالأسماء الحسنى دون ما تدل عليه من حقائق صفات الكمال كما هو المشهور من مذهب المعتزلة^(٢)، ومقرُّ بالأسماء وبعض الصفات الوجودية دون بعض كما هو مذهب الأشعرية^(٣) ومن وافقهم^(٤)، وقابل هؤلاء جميعاً من خلط بين حقائق صفات الخالق وحقائق صفات المخلوقين كالحلولية والاتحادية وأصحاب وحدة الوجود^(٥) من غلاة الصوفية^(٦) والشيعة^(٧).

وقد كان من أخطر الآثار السلبية لهذا الخوض بالباطل في الصفات الإلهية سوى الكذب على الله تعالى وتبديل حقائق دينه الموحاة إلى أنبيائه ورسله أن الخائضين انشغلوا وأشغلوا عن القصد الأصلي لذكر الصفات

(١) أتباع جهم بن صفوان، مبتدع مبدأ إنكار الصفات الإلهية في الملة الإسلامية، قُتل على الزندقة سنة ١٢٨هـ، انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير ٣١٧/١، لسان الميزان، لابن حجر ١٤٢/٢، الملل والنحل، للشهرستاني ٨٦/١.

(٢) انظر: تلخيص البيان في ذكر فرق أهل الأديان لعلي الفخري (عاش في القرن التاسع الهجري) ص ٨٣، ٨٤، والمعتزلة مدرسة كلامية يجمعهم القول بالأصول الخمسة: التوحيد، العدل، المنزلة بين المنزلتين، الوعد والوعيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد قرروا هذه الأصول على خلاف منهج السلف، انظر عن أصولهم: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار.

(٣) أتباع أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٠)، وقد كان معتزلياً ثم تحول إلى عقيدة ابن كلاب ثم رجع إجمالاً إلى طريقة الإمام أحمد بن حنبل، ثم تطور المذهب من بعده على يد أبي المعالي الجويني (ت ٤٥٠) والفخر الرازي (ت ٦٠٦)، انظر: الفوائد المجمعة في بيان الفرق الضالة والمبتدعة، لإسماعيل اليازجي، ص ٣٣، ٣٤.

(٤) انظر: شرح الصاوي على جوهره التوحيد، ص ١٦٨.

(٥) الحلول والاتحاد والوحدة تعبيرات متقاربة عن التصوف الفلسفي الذي يجعل حقيقة التوحيد نفي التكثر في الوجود، انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣١٩/٢.

(٦) انظر الفتوحات المكية، لمحيي الدين ابن عربي ٢/١.

(٧) انظر: أضواء على مسلك التوحيد، الدرزية، للدكتور سامي نسيب مكارم، ص ٣٢، ٣٣.



الإلهية في القرآن والسُّنة، ألا وهو التعرف على الله والتعبّد له بمقتضاها تعظيماً وحباً وذلّاً وتوكلاً وافتقاراً ورغبةً ورهبةً، وأوقعوا كثيراً من الناس فيما يقسّي القلوب من الجرأة على الخوض في الذات الإلهية واستمراء البحث العقلي في ما يجب ويجوز ويمتنع عليها، وكأنّ الوحي لم يف بالغرض في هذا، هذا فضلاً عما أدت إليه بحوثهم من شق صفوف المسلمين وتعميق الخلاف المذهبي بينهم وطعن بعضهم في دين بعض.



المبحث الثاني:

مفهوم العبادة

يرجع معنى العبودية إلى ما يقابل الحرية من فقدان الملكية للذات وحق التصرف فيها، وهذا ما ينطبق على العبد المملوك الرقيق، ولا شك أن هذا القدر من العبودية الذي كان جارياً بين المخلوقين ملازم للذل، كما قد يشوبه شيء من الحب من العبد لسيده إذا كان محسناً إليه، كما كان بين النبي ﷺ وبين مولاه زيد بن حارثة وابنه أسامة، الذي كان يسمى جبهه وابن جبهه^(١)، لكن لا تصير العبودية عبودية تأله إلا ببلوغ الحب غايته وانضمام كمال الذل إليه، فإذا اجتمع كمال الحب مع كمال الذل صار ذلك تأله^(٢)، ومن صرف ذلك لغير الله فقد اتخذته إلهاً مع الله، ولو لم يعتقد فيه الربوبية المطلقة، لكن من جمع الحب مع الذل لغير الله فإنه لا ينفك من اعتقاد قدر من الجلال والكمال والإفضال في محبوبه ومرهوبه؛ وتلك من معاني الربوبية دون شك.

وقد شرع الله لنا كثيراً من الشعائر غير معقولة المعنى؛ كأوقات الصلوات وعدد ركعاتها وأشواط الطواف وحصيات الجمار وصفة الوضوء والغسل وكثير من أحكام العبادات التي يذكر الفقهاء أن الحكمة فيها تعبدية،

(١) انظر: صحيح البخاري ٣/١٣٦٦، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر أسامة بن زيد،

رقم ٣٥٢٦، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي ١٢٥/١.

(٢) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣١/١،

مجموع الفتاوى له ١٥٣/١٠.



وما ذلك إلا لتتجلى العبودية في التسليم لأمر الله والخضوع لقضائه الشرعي؛ إذ لو لم يكن الخضوع للأمر الشرعي مبنياً إلا على حكمة معقولة المعنى لم تتجلّ عبودية الابتلاء التي خلق الله المكلفين لأجلها؛ فإن خضوع الإنسان لما يعلم فيه تحقيق المصلحة ودرء المفسدة الدنيويتين أمر لا يتميز فيه المؤمن من الكافر، فإذا جاء حكم شرعي ليس له حكمة ظاهرة سوى إظهار الذل والخضوع لأمر الله والتعبد إليه بامتثال أمره طلباً لمرضاته ظهر هنالك على الحقيقة صدق الإيمان، بل إنه من أجل هذه الحكمة الكلية يأتي أحياناً الحكم الشرعي على خلاف مقتضى العقل في الظاهر، كما في قصة ذبح إسماعيل عليه السلام، وقد قال الله فيها: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُ الْبَلَاءُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، وكما في قصة موسى مع الخضر عليهما السلام، وقد قال الخضر في آخرها: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الكهف: ٨٢]، وكما في محاسبة الناس على ما يكتُمونه من الخواطر مع أنها خارج قدرتهم، فأنزل الله في شأن ذلك: ﴿وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُهَا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وكما في قصة تحويل القبلة: ﴿سَيَسْأَلُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٣، ١٤٢]، فالحكمة هنا ابتلائية لا غير، كما دل عليه الحصر في الآية، فمن لم يراع هذه الحكمة دخل في السفهاء المذكورين في الآية، وقد جاء بعدها ما يؤكد هذا في قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ إِلَهٌ أَن تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِيلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ إِلَهَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ...﴾ [البقرة: ١٧٧].

وكما تدخل هذه الحكمة في الأحكام العملية، تدخل كذلك في الأخبار المستغربة المستبعدة؛ فإن العبد لو لم يصدّق إلا ما سوّغه عقله بموازين الخلق لم تتجلّ عبوديته في قبول أخبار الرسول، لذلك جاء الرسل بكثير من الأخبار المحيرة للعقول، امتحاناً وابتلاءً وتمحيصاً لرسوخها في

الإيمان، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿أَمَرَ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩]، يعني: في آيات الله ما هو أعجب من خبرهم^(١).

فإذا تقرر مما سبق حقيقة معنى العبودية لله تعالى وأن مبنائها على الجمع بين الحب والذل ظهر أن عبادة الله تعالى لا تتجلى في الشعائر والفرائض وحسب، بل إنها تشمل كل ما تؤثر فيه هذه الحقيقة من حياة الإنسان، فكل تصوراته وتصرفاته إذا كانت خاضعة لهذه الحقيقة فإنها مشمولة باسم العبادة، فكل حياة المؤمن إذن عبادة لله، بالمعنى الواسع للعبادة، وهو محبة الله تعالى والخضوع التام لأمره.

وقد دل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن صَلَائِي وَنُكْحِي وَحَيَايَ وَمَتَاعِيَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١٦٢] لَا شَرِيكَ لَّهِ وَيَذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [١٦٣] [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]، فجعل الحياة كلها لله وحده.

كما دل عليه ما رواه أبو ذر رضي الله عنه (أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ قالوا للنبي ﷺ: يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالأجور، يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم. قال: «أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون، إن بكل تسبيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليل صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، وفي بضع أحدكم صدقة». قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر، فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجراً»^(٢)، فهم لما توهّموا أن القرية التي يكون عليها أجر وثواب تنحصر في شعائر الصلاة والصيام والصدقة صحح

(١) انظر: تفسير الطبري ١٩٧/١٥.

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٦٩٧/٢، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، رقم ١٠٠٦.



لهم النبي ﷺ هذا الفهم، ويُنّ لهم أن العبادة التي يُطلب بها الأجر أوسع مما توهموا بكثير، فهي تتسع لكل «ما يحبه الله تعالى ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة»^(١)، ولو لم يكن متعبداً بصفته وهيئته كالشعائر، بل تكفي فيه النية الصالحة، حتى لو كان من قبيل الشؤون العامة التي لا تختص بالعبد وعلاقته بربه؛ كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحتى ما يوافق شهوة العبد ورغبته من المأكل والمشرب والمنكح إذا كان ذلك في كل ذلك مراعيّاً لشرع الله، مبتغياً الثواب من الله.

وبهذا نعلم أن ما عليه كثير من المجتمعات الإسلامية اليوم من حصر عبادة الله في الشعائر الظاهرة والمواسم المحدودة مخالف للتصور العقدي الصحيح لحقيقة العبودية، كما أن من يسعى لجعل المجتمعات الإسلامية مجتمعات علمانية لا تستظل بالشرع في جميع شؤونها الدنيوية هو في الحقيقة مصادم لصلب العقيدة الإسلامية التي لا تبقى قدراً من حياة المسلم خارج إطار العبودية لله وحده.



(١) هذا هو تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية للعبادة كما في رسالته «العبودية» ضمن مجموع الفتاوى ١٤٩/١٠.

المبحث الثالث:

مفهوم القضاء والقدر

الإيمان بالقضاء والقدر هو الركن السادس من أركان الإيمان، وهو داخل في الإيمان بالله من جهة أن معناه الإيمان بقدرة الله تعالى على أفعال العباد الاختيارية، وأن كل ما يأتون أو يذرون فقد سبق به علم الله تعالى، ومع ذلك فهو لا يخرج عن عموم مشيئة الله تعالى وخلقه كل شيء، فلا يحدث شيء في ملكوت السماوات والأرض رغماً عن الله تعالى، وإنما يحصل بإذنه الكوني.

ومع أن هذا المعنى داخل في الإيمان بكمال قدرة الله ونفاذ مشيئته إلا أنه أفرد ذكره ضمن أصول الإيمان وأركانه لكثرة ما لبس الشيطان فيه على الناس.

والذين ضلوا في هذا الباب إنما ضلوا لما عارضوا بين مقتضى الحكمة والعدل الإلهي، وبين مقتضى القدرة والمشيئة والملك، فمن غلب الأولى أفضى به الأمر إلى إنكار القدر السابق، متوهماً أنه يلزم منه ارتفاع مسؤولية العباد عن أفعالهم الاختيارية، فيكون حسابهم وعقابهم إذا ظلماً، ومن غلب الثانية أفضى به الأمر إلى إنكار حقيقة الحكمة والعدل الإلهي، متوهماً أن هذا مقتضى الربوبية المطلقة المشار إليها في قوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (٢٣) [الأنبياء: ٢٣]، والحق الذي جاء به الأنبياء يجمع ما عند الطائفتين من الحق، ويراعي مقتضى صفات الله جميعاً، فالإنسان له قدرة وإرادة حقيقتان مؤثرتان، لكنهما من خلق الله، ولا تخرجان عن مشيئته العامة وقدرته التامة^(١).

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ص ٤٩٤.



وإذا كان هذا الانحراف باتجاهيه وقع غالباً لدى المشتغلين بالعلم، فإن لوناً آخر من الانحراف في فهم عقيدة القضاء والقدر تَفَشَّى بين كثير من عامة المسلمين، وذلك حين فهموا أن مقتضى هذه العقيدة الاستسلام للواقع ولو كان سيئاً، وعدمُ السعي في تغييره، وأن ذلك من الرضا بأقدار الله المأمور به شرعاً، ولم يدركوا الفرق بين الرضا عن التقدير الذي هو علم الرب وكتابته ومشيتته وخلقته للمقدور، وبين المقدور الذي هو مخلوق مُراد للرب تكويناً لا ديناً، فالأول وصف الرب وفعله، يجب الرضا به على كل حال، والآخر لا يجوز الرضا عنه إلا في المصائب دون المعائب، ويجب السعي في تغييره، وهذا السعي من قدر الله^(١).

ولهذا لما وقع الطاعون بالشام زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه امتنع من دخولها، فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل هبطت وادياً له عدوتان؛ إحداهما: خصبة، والأخرى: جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟^(٢).

ولما قال النبي ﷺ: «ما منكم أحد إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة». قال له الصحابة: يا رسول الله، ألا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾...﴾ الآيات [الليل: ٥ - ١٠]»^(٣).

- (١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ص ٢٨٧.
 (٢) رواه البخاري ٢١٦٣/٥، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، رقم ٥٣٩٧، ومسلم ١٧٤٠/٤، كتاب السلام، باب الطاعون...، رقم ٢٢١٩.
 (٣) رواه البخاري ١٨٩١/٤، كتاب التفسير، باب ﴿فَسَيَّرُوا لِلْمُغْنَى﴾ [الليل: ١٠]، رقم ٤٦٦٦، ومسلم: ٢٠٣٩/٤، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي...، رقم ٢٦٤٧.

المبحث الرابع:

مفهوم التوكل

التوكل على الله تعالى من أعظم العبادات القلبية، ومن أجل حقائق الإيمان، قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، فجعل التوكل على الله شرطاً في الإيمان، فأصله شرط لصحة الإيمان، وكماله شرط لكمال الإيمان^(١).

ومعنى التوكل على الله الاعتماد على الله وحده في جلب المنافع ودفع المضار، والثقة بما عنده، والتبرؤ من الحول والقوة إلا به، والإعراض التام عن الثقة بالأسباب والاعتماد عليها^(٢).

وقد دخل الانحراف على بعض الناس في فهم التوكل من جهة ظنهم اقتضاء حقيقة التوكل ترك الأخذ بالأسباب، مع أن إنكار الأسباب وآثارها التي خلقها الله تعالى فيها مخالف للحس والعقل، كما أنه مخالف للشرع، فقد روي أن رجلاً قال للنبي ﷺ: يا رسول الله أعقلها وأتوكل أو أطلقها وأتوكل؟ - يعني: ناقتة -، قال: «اعقلها وتوكل»^(٣).

وقال معاوية بن قرة: لقي عمر بن الخطاب ناساً من أهل اليمن فقال:

(١) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي ١٢٢/١.

(٢) انظر: مدارج السالكين، لابن القيم، ٨٢/١.

(٣) رواه الترمذي في سننه ٦٦٨/٤، رقم ٢٥١٧ وابن حبان في صحيحه ٥١٠/٢، رقم ٧٣١، وحسنه الألباني كما في صحيح الجامع الصغير وزيادته ٢٤٢/١، رقم ١٠٦٨.



من أنتم؟ قالوا: نحن المتوكلون. قال: بل أنتم المتأكلون، إنما المتوكل الذي يلقي حبه في الأرض ويتوكل على الله^(١).

وتواتر عن النبي ﷺ أنه كان يأخذ بالأسباب، كاتخاذة دليلاً في الهجرة، واختبائه في الغار، ومظاهرتة بين درعين يوم أحد، وهو أكمل الخلق توكلًا عليه الصلاة والسلام^(٢).



- (١) ذكره ابن رجب في جامع العلوم والحكم ٤٤١/١، وهو بمعناه في نواذر الأصول، للحكيم الترمذي ٤٠٥/١.
- (٢) انظر مثلاً عن أخذه بالأسباب في تدابير الحرب: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم: ٩٥/٣ وما بعدها.

المبحث الخامس:

مفهوم الزهد

يرجع معنى الزهد إلى القلة وعدم الرغبة، يقال: زهد في الشيء، وزهد عنه، أي: لم يرغب فيه^(١)، ومنه الزهد في الدنيا المأمور به شرعاً في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى﴾ [النساء: ٧٧]، وقوله: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [لقمان: ٣٣]، وقوله ﷺ لابن عمر رضي الله عنهما: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل»^(٢).

والزهد بهذا المعنى خصلة شريفة ومرتبة سامية من مراتب الإيمان، إلا أن الخلل قد دخل على كثير من المسلمين في فهمه من جهة تصور أن الزهد لا يمكن أن يجتمع مع الاهتمام بأمور الدنيا ونيل متاعها الزائل وزينتها الفانية، فإما أن يؤثر العبد الآخرة ويعرض عن الدنيا تماماً، وإما أن يعتني بدنيته على حساب دينه وآخريته.

وقد دلت على انحراف هذا التصور أدلة كثيرة من القرآن والسنة تؤكد على أن الزهد المعتبر شرعاً لا يكون بالإعراض الكلي عن الدنيا، وإنما يكون بالأخذ بما يحتاجه ويشتهي المرء من متاعها المباح على وجه الاقتصاد، مع الحذر من الافتتان بها والركون إليها.

(١) انظر: لسان العرب ١٩٦/٣ - ١٩٨.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٢٣٥٨/٥، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل»، رقم ٦٠٥٣.



ومن تلك الأدلة:

١ - قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ مِنْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

٢ - ما ذكره الله تعالى من قول قوم قارون له: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصاص: ٧٧].

٣ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرُّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا مِنَّمَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٨٧، ٨٨]، وما في معناه من الآيات التي فيها الأمر بالأكل من الطيبات.

٤ - ما رواه البخاري عن أبي جحيفة قال: آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة، فقال لها: ما شأنك؟ قالت: أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا. فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً فقال: كل فإني صائم. قال: ما أنا بأكل حتى تأكل. فأكل، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم، فقال: نم، فنام، ثم ذهب يقوم فقال: نم، فلما كان آخر الليل قال سلمان: قم الآن. قال: فصليا، فقال له سلمان: إن لربك عليك حقاً، ولنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، فأعط كل ذي حق حقه. فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال النبي ﷺ: «صدق سلمان»^(١).

٥ - عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ والطِّيبُ، وجعلت قرّة عيني في الصلاة»^(٢).

(١) رواه البخاري في صحيحه ٢٢٧٣/٥، كتاب الأدب، باب صنع الطعام والتكلف للضيف، رقم ٥٧٨٨.

(٢) رواه أحمد في مسنده ١٢٨/٣، والنسائي في السنن الصغرى ٦١/٧، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، رقم ٣٩٣٩، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع ٥٩٩/١، برقم ٣١٢٤.

٦ - عن عمرو بن العاص قال: بعث إلي رسول الله ﷺ فقال: «خذ عليك ثيابك وسلاحك ثم ائتني»، فأتيته وهو يتوضأ فصعد في النظر ثم طأطأه فقال: «إني أريد أن أبعثك على جيش فيسلمك الله ويغنمك، وأزعب لك من المال زعبة^(١) صالحة». قال: قلت: يا رسول الله ما أسلمت من أجل المال ولكني أسلمت رغبة في الإسلام وأن أكون مع رسول الله ﷺ. فقال: «يا عمرو، نعم المال الصالح للرجل الصالح»^(٢).

وفي معنى هذا الحديث النصوص التي تهيج على الجهاد بالغنائم الدنيوية وأنها مئة من الله تعالى ومن الرزق الحلال، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْزَكُكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِينَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وقوله: ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ﴾ [الفتح: ٢٠]، وقوله ﷺ: «وأحلت لي الغنائم»^(٣)، وما في معناه.

٧ - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قد كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني، حتى أعطاني مرة مالا فقلت: أعطه أفقر إليه مني، فقال رسول الله ﷺ: «خذه، وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه، وما لا فلا تنبغه نفسك»^(٤).

(١) أي: أدفع لك دفعة من المال، وأصل الزعب: الدفع، انظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير ٣٠٢/٢، مادة: زعب.

(٢) رواه أحمد في مسنده ١٩٧/٤، وابن حبان في صحيحه ٧/٨، رقم ٣٢١٠، والبخاري في الأدب المفرد ١١٢/١، رقم ٢٩٩، وقال محققو المسند (٢٩٩/٢٩): إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١٦٨/١، أبواب المساجد، باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»، رقم ٤٢٧، ومسلم ٣٧٠/١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٢١.

(٤) رواه البخاري في صحيحه ٥٣٦/٢، كتاب الزكاة، باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس، رقم ١٤٠٤، ومسلم ٧٢٣/٢، كتاب الزكاة، باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف، رقم ١٠٤٥.



والأدلة على ذلك كثيرة لا تدخل تحت حصر، تشهد بأن الأخذ بما أحله الله من متاع الدنيا لا منقصة فيه ولا مذمة إذا كان من غير سرف ولا مخيلة، وجماع ذلك في دعاء النبي ﷺ: «اللهم إني أسألك القصد في الفقر والغنى»^(١)، فلم يسأل الفقر، بل ثبت أنه استعاذ منه^(٢)، وإنما سأل القصد، وهو القوام المذكور في قوله تعالى عن عباد الرحمن: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (١٧) ﴿[الفرقان: ٦٧]، كما ثبت عنه ﷺ أنه سأل الله الغنى فقال: «اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى»^(٣).

فالحاصل: أن الشرع أرشد إلى التوفيق بين مطالب الدارين، ودعا إلى الموازنة بين متعلقاتهما، فلم يزهد في الدنيا مطلقاً، بل أباح الاستمتاع بطيباتها، والأخذ بأسباب القوة والعيش فيها، وإنما حذر من تعلق القلب بها واطمئنانه إليها حتى كأنه لا يرتقب الآخرة، على حد قول ابن عمر رضي الله عنهما: احرز لديك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً^(٤).



(١) رواه النسائي في السنن الصغرى ٥٤/٣، رقم ١٣٠٥، وابن حبان في صحيحه ٣٠٥/٥، رقم ١٩٧١، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع ٢٧٩/١، برقم ١٣٠١.

(٢) انظر: سنن أبي داود ٩١/٢، باب في الاستعاذة، رقم ١٥٤٤، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع ٢٧٦/١، رقم ١٢٨٧.

(٣) رواه مسلم ٢٠٨٧/٤، كتاب الذكر والدعاء...، باب التعوذ من شر ما عمل...، رقم ٢٧٢١.

(٤) رواه الحارث في مسنده كما في المطالب العالية، لابن حجر ٣١٤/١٣.

المبحث السادس:

مفهوم الاختلاف والتعددية

اختلاف الناس سنة كونية، أشار إليها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، أي: خلقهم للاختلاف، بأن يكون منهم المؤمن ومنهم الكافر، كما قال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَن تَكْفُرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

وهذا الاختلاف الكوني القدر في الناس لا يعني مطلقاً أن الكافر معذور في كفره، وأن الله ضمن له حرية الكفر شرعاً، فإن الله يقول: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وإنما المراد من الآيات تنبيه النبي ﷺ والدعاة إلى الله على سبيله إلى أن عدم استجابة الكفار لدعوتهم غير خارجة عن السنة الإلهية الكونية، فلا ينبغي الجزع من إعراضهم؛ فإن إطباق الناس على الإيمان غير وارد أصلاً، على مقتضى السنة الإلهية، كما قال سبحانه لنبيه: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣].

وقد انحرف قوم بمفهوم الاختلاف هذا فراحوا يسوّغون حرية الكفر تحت عنوان حرية الاعتقاد، بحجة ما دل عليه القرآن من أن الاختلاف سنة إلهية وطبيعة بشرية^(١)، وربما استشهدوا على ذلك بنحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْ

(١) انظر مثلاً كتاب: حرية الاعتقاد في القرآن الكريم للدكتور عبدالرحمن حللي، ص ١٢٦، ١٢٧.



الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴿٢٩﴾ [الكهف: ٢٩]!، مع أن الآية كما يدل تمامها سبقت للوعيد والتهديد، لا التخيير^(١).

بل سوَّغ بعضهم بذلك حرية الردة عن الإسلام^(٢)، وأنكروا لأجل ذلك حد الردة الوارد في قول النبي ﷺ الثابت عنه: «من بدل دينه فاقتلوه»^(٣)، مع أن حكمة هذا الحد ظاهرة، وهي صيانة المجتمع المسلم من فتنه في دينه، ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]، ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقد أشار إلى هذه الحكمة قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَءَ النَّهَارِ وَكُفِّرُوا ءَاخِرُهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢].

ومعلوم أن من بدا له أن يكفر بعد إسلامه أنه لا وجه لإشهاره رده إلا دعوة الناس إلى الاقتداء به، وهذه في تقدير الشرع خيانة عظمى لله ولرسوله وللمؤمنين، هي أولى بعقوبة القتل مما أجمعت عليه دساتير العالم اليوم من استحقاق الخائن لوطنه عقوبة الإعدام.

وإذا كان هذا التصريح بحرية الكفر والارتداد عن الإسلام درجة عالية في الانحراف بمفهوم الاختلاف في الإسلام، فإن ثمة درجةً غير بعيدة عنها في الخطورة يدعو أصحابها إلى اعتبار الاختلاف المذهبي ظاهرة صحية، وعلامة على الثراء الفكري في تراث الأمة، دون أن يفرقوا في ذلك بين أصول الدين وفروعه، ويدعون تبعاً لذلك إلى فسح المجال التعليمي والإعلامي لجميع المذاهب المنتسبة للإسلام على حد سواء، وتمكين علماء

(١) انظر مثلاً كتاب: حرية الاعتقاد في القرآن الكريم للدكتور عبدالرحمن حللي، ص ٦١.

(٢) طالع مثلاً كتاب: قتل المرتد الجريمة التي حرّمها الإسلام، لمحمد منير أدلبي؛ فقد بناء على هذه الفكرة كما هو واضح من عنوانه.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١٠٩٨/٣، كتاب المغازي، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم ٢٨٥٤.

المذاهب المختلفة من منابر الخطابة والفتوى دون قيد، بل يجعلون ذلك من الحقوق السياسية التي تقتضيها الشراكة بين الطوائف في المواطنة.

ولا شك أن هذه الدعوة الخطيرة تتجاهل حقيقة تاريخية راسخة لا نزاع حولها، هي أن المسلمين الأوائل من سلف الأمة الصالحين أهل القرون المفضلة من الصحابة والتابعين وأتباعهم لم يجزِ الخلاف بينهم في أصول الاعتقاد، وإنما اختلفت اجتهاداتهم في بعض الفروع الفقهية التي لم يبلغهم فيها نص منزل، وما ذلك إلا لأنهم أدركوا من الشريعة أنها لا تجيز الاختلاف حول الأصول المعلومة من الدين بالضرورة، ولا تسوّغ الاجتهاد فيها بعدما أنزل الله فيها آيات محكمات، وبلغها الرسول البلاغ المبين.

ومعلوم أن المذاهب المنتسبة للإسلام سوى ما كان عليه سلف الأمة تتفاوت في مُشاققتها مذهب السلف، وتدرج في البعد عنه حتى يبلغ الحال ببعضها إلى الخروج من الملة الإسلامية، بل ربما تجاوزت كفر اليهود والنصارى، كحال المذاهب الباطنية الغالية، المؤولة للعقائد والشرائع^(١)، فهذا الذي يدعو إلى التمكين للتعددية المذهبية وتشجيعها: إن كان سالماً من الغلو في مشاققة مذهب السلف لحقه الذم صراحة من جهة إطلاق دعوته وعدم تقييدها بغير الغلاة، فإن قيدها وجعل الاعتدال ضابطاً في الحرية المذهبية، قلنا له: لا أعدل من مذهب السلف، وهو عند المعتدلين من مخالفيتهم أسلم المذاهب، وأقربها إلى قلوب العامة، وأبعدها عن المخاطرة بعقائدهم^(٢)، فيتعين جعله ضابطاً.

(١) مثل: الإسماعيلية والنصيرية والدروز والبهائية والقاديانية، انظر عنهم: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ٣٨٣/١ - ٤٢١.

(٢) لما أدرك أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥) وهو من كبار المتكلمين والمتصوفة خطورة المناهج الفلسفية والكلامية على عقائد الناس ألف رسالة يحذر فيها من إقحامهم في هذه العلوم وسماها «إلجام العوام عن علم الكلام».



المبحث السابع:

مفهوم الإيمان والكفر

ينتمي هذا المفهوم إلى باب دقيق من أبواب دراسة الاعتقاد يسمّيه المتخصصون «باب الأسماء والأحكام»^(١)، ويعنون بالأسماء الألقاب الشرعية نحو: (مؤمن، مسلم، فاسق، منافق، كافر، مبتدع، مرتد)، ويعتنون بتحديد الضوابط الشرعية التي تجب مراعاتها عند إطلاق هذه الألقاب على المتلبسين بما يستوجب تسميتهم بها، ويعنون بالأحكام ما يترتب على هذه الأسماء من أحكام دنيوية وأخروية، كموالة المؤمن، وعصمة دم المسلم وماله، والبراءة من الكافر، وقتل المرتد، وهجر المبتدع في الدنيا، وكخلود الكفار في النار دون عصاة المؤمنين.

والملاحظ العامة للرؤية الشرعية في هذا الباب تتلخص في أن من نطق بالشهادتين من الكفار قاصداً الدخول في الإسلام ملتزماً بمقتضاهما ولو ظاهرياً فقد انعقد إسلامه، واكتسب الآثار المترتبة على هذا العقد من عصمة الدم والمال، كما دل على ذلك قوله تعالى عن المشركين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ٥، ١١]، وقول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن

(١) انظر مثلاً: تعظيم قدر الصلاة للمرورزي (ت ٢٩٤) ٢/٥٨٠، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٦٨/١٢، والمواقف، للإيجي الأشعري (ت ٧٥٦) ٣/٥٢٧، و«شرح المقاصد في علم الكلام» للسعد التفتازاني الماتريدي (ت ٧٩١) ٢/٢٤٦.

لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»^(١).

فإذا كان الناطق بالشهادتين منافقاً لم يُرد سوى عصمة الدم والمال والتمتع بحقوق الأخوة الإسلامية حصل ذلك ظاهراً في الدنيا؛ لأنه لا سبيل للمؤمنين إلى معرفة ما في قلبه، لكن إن افْتُضِح بعد ذلك نفاقه بكفر بواح حق عليه حد الردة، وهذا الذي يسميه الفقهاء زنديقاً^(٢)، أما في الآخرة فهو كما أخبر الله: ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

ومن الأدلة على ما ذكرنا حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة^(٣)، فصَبَّخْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِيَنَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَفَّ الْأَنْصَارِي عَنْهُ، فَطَعَنَتْهُ بِرُمَحِي حَتَّى قَتَلَتْهُ، فَلَمَّا قَدَمْنَا بَلَّغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟»، قُلْتُ: كَانَ مَتَعُودًا، فَمَا زَالِ يَكْرُرُهَا حَتَّى تَمْنَيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ»^(٤).

وفي رواية عن أسامة بن زيد قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فصَبَّخْنَا الْحَرَقَاتِ مِنْ جَهَنَّمَ فَأَدْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعَنَتْهُ فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقَالَ:

(١) رواه البخاري ١٧/١، كتاب الإيمان، باب ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾، رقم ٢٥، ومسلم ٥١/١، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...، رقم ٢١.

(٢) انظر: غمز عيون البصائر لابن النجيم الحنفي ١٩٢/٢.

(٣) قبيلة من جهينة.

(٤) رواه البخاري ١٥٥٥/٤، كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، ٤٠٣١، ومسلم ٩٧/١، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، رقم ٩٦.



لا إله إلا الله وقتلته؟»، قال: قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح، قال: «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟»، فما زال يكررها عليّ حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ، قال: فقال سعد: وأنا والله لا أقتل مسلماً حتى يقتله ذو البطين - يعني: أسامة - قال: قال رجل: ألم يقل الله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كَلِمَةً يَلْعَنُهَا﴾ [الأنفال: ٣٩]؟ فقال سعد: قد قاتلنا حتى لا تكون فتنة، وأنت وأصحابك تريدون أن تقاتلوا حتى تكون فتنة^(١).

وفي رواية أن النبي ﷺ قال لأسامة: «أقتلته؟»، قال: نعم، قال: «فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟»، قال: يا رسول الله استغفر لي، قال: «وكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟»، قال: فجعل لا يزيد على أن يقول: «كيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟»^(٢).

وعن المقداد بن الأسود أنه قال: يا رسول الله أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال: أسلمت لله، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال رسول الله ﷺ: «لا تقتله»، قال: فقلت: يا رسول الله إنه قد قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله؟ قال رسول الله ﷺ: «لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال»^(٣).

ولما كان الحكم على معيّن بالكفر بعد الإسلام والارتداد عن الدين يترتب عليه آثار غاية في الخطورة، منها: حل دمه لولي الأمر الشرعي، وحرمة على زوجه، والمنع من التوارث معه، وانفساخ ولايته وانتقاض بيعته

(١) رواها مسلم في الموضع نفسه.

(٢) رواها مسلم في الموضع نفسه.

(٣) رواه البخاري: ١٤٧٤/٤، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرأ، رقم ٣٧٩٤، ومسلم في الموضع نفسه.

إن كان والياً^(١)، فقد جاء التشديد الأكيد بحق من تهوّر في إطلاق وصف الكفر على من لا يستحقه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر؛ فقد باء به أحدهما»^(٢).

ومن القواعد المؤكدة في هذا الباب أنه إذا ثبت وصف الإسلام لأحد بيقين فإنه لا يرتفع عنه إلا بيقين^(٣).

وقد وقع الانحراف في مفهوم الكفر والإيمان مبكراً، حين خرجت طائفة من أهل البدع تطلق وصف الكفر على المسلمين بمجرد ما يعتقدون أنه معصية، وهم من عُرفوا في التاريخ الإسلامي باسم «الخوارج»^(٤)، وكان أول ضحايا تكفيرهم الجائر كبار الصحابة في زمانهم كعثمان وعلي وعائشة وأبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص ومعاوية وغيرهم ممن وقع بينهم قتال الفتنة المشهورة رضي الله عنه أجمعين^(٥)، فقد اتهموهم بالكفر لاعتقادهم أنهم حكموا بغير ما أنزل الله، وأنهم ظلموا واقتتلوا^(٦).

(١) انظر عن آثار الحكم بالردة: المغني، لابن قدامة ٢٥٠/٦.

(٢) رواه البخاري ٢٢٦٣/٥، كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم ٥٧٥٢، ومسلم ٧٩/١، كتاب الإيمان، باب حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، رقم ٦٠.

(٣) انظر: فتح الباري ٣٠١/١٢.

(٤) انظر عنهم: مقالات الإسلاميين للأشعري (ت ٣٢٤) ص ٨٦ وما بعدها، الفرق بين الفرق للبغداد (ت ٤٢٩) ص ٥٤ وما بعدها، الفصل، لابن حزم (ت ٥٤٨) ١٤٤/٤ - ١٤٦، الملل والنحل، للشهرستاني (ت ٥٤٨) ١١٤/١ وما بعدها، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ت ٦٠٦) ص ٤٦ - ٥١.

(٥) ومن الأخطاء الشائعة اعتبار قتال الجمل وصفين بين علي ومخالفه من باب قتال أهل البغي المأمور به، والصواب الذي عليه الجمهور أنه قتال فتنة، القاعد فيه خير من القائم. انظر منهاج السنة، لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥٠١/٤ - ٥٠٤.

(٦) انظر: التمهيد، لابن عبد البر ٣٢١/٢٣ - ٣٢٥، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٤٨٢/٧، ٨٩/١٩.



وزعم الخوارج أن الحاكم الجائر يدخل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وأن الآية تشمل كذلك من حكم الرجال مطلقاً، كما فعل علي ومعاوية، والحق أن الآية في الحاكم غير الملتزم بالشرع أصلاً، المستبدل شريعة الله بغيرها، فهذا الذي كفره أكبر مخرج من الملة، أما حكام الجور الملتزمون بشرع الله في الأصل فالكفر في حقهم أصغر إذا تعمدوا الجور في حكم ما^(١)، كما بين ذلك ابن عباس رضي الله عنهما بقوله في معنى الآية: كفر دون كفر^(٢).

واحتج عليهم علي رضي الله عنه في نذب حكام يجتهدون في تحري الصلح بين المؤمنين حال الفتنة بقوله تعالى في الزوجين: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغَوْا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]^(٣)، فالإصلاح بين أمة محمد أولى، وكذا يدل على ذلك الحكمان المذكوران في جزاء قتل الصيد للمحرم، كما في قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، بل إن وقوع الاقتتال بين المؤمنين نص عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠]، فلم يمنع اقتتالهم من تسميتهم مؤمنين إخوة.

وتبع الخوارج على هذا الغلو المعتزلة، إلا أنهم لم يتجاسروا على إطلاق الكفر على صاحب الكبيرة، فابتدعوا المنزلة بين المنزلتين، فأخرجوه من الإيمان ولم يدخلوه في الكفر، لكنه في الآخرة مخلد في النار مع الكافرين لعدم تلك المنزلة هنالك!^(٤)

(١) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي ٤٠٧/١، ٤٠٨.

(٢) رواه الطبري ٢٥٦/٦.

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد ٨٦/١.

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص ٢٧٠، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد (ت ٤١٥) ص ٦٦٦، ٧٠١.

والحامل للخوارج على نفي اسم الإيمان عن المسلمين بمجرد كبائر الذنوب التي دون الكفر الصريح أنهم اعتبروا حقيقة الإيمان المقابلة للكفر هي الإتيان بجميع فرائض الإسلام واجتناب جميع نواهيه، فمن أخل بشيء من ذلك انهدم إيمانه فصار من الكافرين^(١).

وقابل الخوارج والمعتزلة طائفة أخرى، انزعجوا من تكفير عصاة المسلمين غاية الانزعاج، لكنهم راحوا يداوون هذا الخلل بخلل آخر، وهو أنهم أخرجوا الأعمال من حقيقة الإيمان ومسماه، وأنكروا تبعاً لذلك قابلية الإيمان للزيادة والنقصان والتجزؤ والتبعض، واعتبروا ذلك حلاً جذرياً وحاسماً لمشكلة تكفير عصاة المسلمين، وهذه الطائفة هم من عُرفوا بالمرجئة^(٢)، سُموا بذلك لإرجائهم العمل عن مسمى الإيمان، والإرجاء في اللغة التأخير، ومنه قول الملائكة لفرعون: ﴿أَجِزْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، أي: أخرهما وأجلهما، يعنون: موسى وهارون.

وموطن الخلل في فهم المرجئة لحقيقة الإيمان يكمن في أمور:

أ - مخالفتهم لمدلول النصوص المصرحة بازدياد الإيمان ودخول العمل في حقيقته^(٣)، كقوله تعالى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] وما في معناه، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم إلى بيت المقدس^(٤)، وقوله ﷺ: «الإيمان بضع وستون - وفي رواية: وسبعون - شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله وأدناها إمطة

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ابن تيمية ٤٨/٧.

(٢) انظر عنهم: مقالات الإسلاميين للأشعري، ص ١٣٢ وما بعدها، الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ١٩٠ - ١٩٥، الملل والنحل، للشهرستاني ١٣٩/١.

(٣) انظر هذه النصوص في: تعظيم قدر الصلاة، للمروزي (ت ٢٩٤) ٣٩٩/١ وما بعدها.

(٤) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٩٨ رقم ٧٢٢، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ٣٤٢/١ - ٣٤٤ عن البراء بن عازب وغيره من السلف، وذكر البيهقي في شعب الإيمان ٤٤/١ إجماع المفسرين على ذلك.



الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(١).

ب - مخالفتهم إجماع السلف على دخول الأعمال في مسمى الإيمان.

ج - موافقتهم الخوارج والمعتزلة في اعتبار الإيمان حقيقة واحدة غير قابلة للتجزئة والتبعض والزيادة والنقصان، لكن أولئك جعلوه يذهب بذهاب بعضه، وهؤلاء جعلوه لا يتأثر ولا ينخدش مهما أُخِلَّ صاحبه بالفرائض العملية وغشي الكبائر!

وكما ترتب على بدعة الخوارج قديماً التجني على المسلمين واستباحة دمائهم وأموالهم، فقد ترتب على بدعة المرجئة استهانة العصاة بحدود الله، والاستخفاف بفرائض الإسلام وشرائعه.

والحق الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وكان عليه سلف الأمة: أن الإيمان قول وعمل باللسان والقلب والجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولا يزول بالكلية إلا بالنواقض التي جاء التصريح في الأدلة بأنها تنافي الإيمان من أساسه، مثل: الشرك الأكبر في العبادة أو في الربوبية، ومثل: الاستهزاء بالله وكتابه ورسوله، ومثل: إنكار معلوم من الدين بالضرورة علماً كان أو عملاً، كأركان الإيمان الستة وكوجوب التحاكم إلى الشريعة الإسلامية، وكوجوب موالاة المؤمنين والبراءة من الكافرين، وكفرضية الصلاة والزكاة والحج وصيام رمضان، وكتحريم الربا والزنا والميتة ولحم الخنزير والدم المسفوح ونحو ذلك.

ويجدر هنا التنبيه إلى الفرق الكبير بين قول الخوارج قديماً بكفر مرتكب الكبيرة مطلقاً، وبين تأول بعض العلماء في إلحاق بعض الكبائر بنواقض الإيمان الصريحة؛ اجتهداً منهم في فهم عمومات النصوص، مع ورود الدليل الخاص المرجح لخلاف قولهم، فلا يجوز اعتبار اجتهداهم

(١) رواه البخاري ١٢/١، كتاب الإيمان، باب الإيمان...، رقم ٩، ومسلم: ٦٣/١،

كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان...، رقم ٣٥.

خللاً عقدياً كحال الخوارج، وإن ترتب على اجتهدهم أحياناً بعض المفسد العملية؛ فباب الرد عليهم والتنبيه على مجانبتهم الصواب في اجتهدهم أوسع من رميهم بالزيغ والابتداع.

كما يجدر التنبيه أيضاً إلى الفرق الكبير بين قول المرجئة بخروج العمل من مسمى الإيمان، ونفي الكفر العملي مطلقاً تبعاً لذلك، وبين اشتراط الاعتقاد أو الاستحلال في بعض نواقض الإيمان لدليل معين.

ولنمثل لذلك بمسألة مشهورة كثر حولها الخلاف مؤخراً، وهي مسألة إعانة الكفار على المسلمين للمصلحة الدنيوية، مع اطمئنان القلب بالإيمان، فقد اعتبرها بعض العلماء ناقضاً للإيمان بإطلاق، ونزل عليها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّمْ يَنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، وقوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَمَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَا أَخَذُوهُمْ أُولَئِكَ﴾ [المائدة: ٨١]، وقوله: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وما في معناه من الآيات الحاكمة على متولي الكافرين بالخروج من الإيمان^(١).

والظاهر من كلام عامة المفسرين على هذه الآيات وما في معناها أنها تدل على كفر من تولى الكافرين وناصرهم باعتبار التقابل بين الإسلام والكفر^(٢)؛ فمن أثر الكفار على المسلمين بالحب والعون والنصرة - وهذا هو معنى التولي هنا^(٣) - إشاراً للكفر على الإيمان فهذا الذي ينتقض

(١) انظر مثلاً: سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين والأترار، للشيخ حمد بن عتيق، ص ٨٩، ٩٠.

(٢) انظر مثلاً: تفسير الطبري ٢٢٨/٣، حيث صرح بأن المراد موالاة الكفار على دينهم، وانظر منه: ٢٧٧/٨، حيث صرح بأن المراد بالتولي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَنْكُكُمْ﴾ الرضا عن دينهم، وانظر: أضواء البيان، للعلامة الشنقيطي ٤١٣/١، حيث قيد دلالة هذه الآيات على كفر متولي الكفار بالرغبة فيهم.

(٣) انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني، ص ٥٣٣.



إيمانه، أما توليهم لمعنى آخر غير ملازم للرضا عن دينهم؛ كالمصلحة الدنيوية ونحوها فهو قدر زائد على مدلول الآيات، وقد دلت الأدلة المنفصلة على أن له حكماً آخر لا يصل في أشد صورته إلى الردة الكبرى إلا بالاستحلال.

ومن أقوى الأدلة على ذلك قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه؛ فقد روى البخاري في صحيحه عن علي رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير والمقداد بن الأسود، قال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ؛ فإن بها ظعينة ومعها كتاب، فخذوه منها». فانطلقنا تعادى بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة، فإذا نحن بالظعينة، فقلنا: أخرجي الكتاب. فقالت: ما معي من كتاب. فقلنا: لتُخرجي الكتاب أو لنُلقيَنَّ الشياب. فأخرجته من عقاصها، فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فيه: من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا حاطب ما هذا؟»، قال: يا رسول الله لا تعجل علي، إني كنت امرأ مُلصقاً في قريش، ولم أكن من أنفسها، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهلهم وأموالهم، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتي، وما فعلت كفراً ولا ارتداداً ولا رضاء بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد صدقكم». قال عمر: يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا المنافق. قال: «إنه قد شهد بدرأ، وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»^(١).

فدلت هذه القصة على أن المرء لا يكفر بمطلق إعانة الكفار على المسلمين، حتى تتضمن هذه الإعانة رضاه عن دين الكفار، واستحباب

(١) صحيح البخاري ١٠٩٥/٣، كتاب الجهاد، باب الجاسوس وقول الله ﴿لَا تَنجِدُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أُولَئِكَ﴾ [الممتحنة: ١]، رقم ٢٨٤٥، ورواه مسلم ١٩٤١/٤، كتاب الفضائل، باب من فضائل أهل بدر...، رقم ٢٤٩٤.

الكفر على الإيمان، كما هو واضح من اعتذار حاطب وإقرار النبي ﷺ إياه^(١).

وللمخالفين لهذا التقرير تأويلات لهذه القصة تنزل بالخطأ في هذه المسألة من مرتبة الخلل العقدي إلى مرتبة الخلاف الفقهي الذي لا يجوز بحال رمي المخالف فيه بالزيغ والابتداع، فمن فعل ذلك فهو الواقع في الخلل.

ونظير هذه المسألة مسألة التكفير بترك الصلاة كسلاً وتهاوناً، لا جحوداً، وهكذا كل مسألة جرى الخلاف المعتبر حول كونها من نواقض الإيمان، وضابط الخلاف المعتبر هنا جريانه بين السلف، أو احتمال عباراتهم أكثر من رأي حيال مسألة ما، بحيث لا يُستيقن إجماعهم على قول فيها.

ومن الخلل العظيم الواقع في باب التكفير عدم التفريق بين ما كثر وروده في الكتاب والسنة وعلى ألسنة العلماء من الحكم بالكفر والفسق والبدعة على الوصف المستحق لهذا الحكم، كأن يقال: من استهزأ بالله وآياته ورسوله فهو كافر، ومن أكل الربا فهو فاسق، ومن أول الصفات الإلهية على غير منهج السلف فهو مبتدع، وبين الحكم على المعين بهذه الأحكام؛ فإن بين الأمرين فارقاً عظيماً يترتب على إهماله مفسد جملة، فالأول: لا يترتب عليه سوى الزجر والنصيحة والتحذير والوعيد الأخروي، وهو الذي ينبغي أن يكون في خطاب من يدعو إلى الله، على أن يُضم إليه خطابُ الترغيب والرفق كما هي طريقة القرآن، والثاني: لا يُصار إليه إلا اضطراراً، كأن يُتلى المرء بولاية أمر المسلمين أو القضاء بينهم، فيُرفع إليه

(١) انظر: الأم، للإمام الشافعي ٢٥٠/٤، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٥٢٢/٧، ٥٢٣، الدرر السنية في الأجوبة النجدية ٧٧/٧.



شخصٌ بعينه ارتكب ناقضاً من النواقض، فهذا لا يُحكم بردته عن الإسلام إلا بثلاثة شروط:

- ١ - قيام الدليل القاطع على أن ما ارتكبه ناقض من نواقض الإسلام.
- ٢ - قيام الحجة الشرعية عليه.
- ٣ - انتفاء موانع التكفير عنه، وهي الجهل والتأول والإكراه^(١).

ومن التفصيل السابق، يتبين أن التكفير حكم شرعي له ضوابطه، لا يجوز ذمه مطلقاً، كما لا يجوز الاجترار عليه إلا بينة كالشمس في رابعة النهار، كما قال النبي ﷺ فيما رواه جنادة بن أبي أمية قال: «دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض قلنا: أصلحك الله حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ، قال: دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله: إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان^(٢).



(١) انظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة للدكتور عبدالله القرني ص ٢٧٧.
 (٢) رواه البخاري ٢٥٨٨/٦، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها»، رقم ٦٦٤٧، ومسلم ١٤٧٠/٣، كتاب الإمامة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير المعصية وتحريمها في المعصية، رقم ١٧٠٩.

الخاتمة

أحمد الله جل وعلا أن يسر إتمام هذا البحث، وأرجو أن أكون وفقت فيه لتسليط الضوء على مكامن الخلل العقدي الطارئ على أهم المفاهيم العقدية، وشيء من الآثار الخطيرة المترتبة عليه، في ضوء أصول الاستدلال الصحيحة، وأود في هذه الخاتمة أن ألخص أهم النتائج من هذا البحث في النقاط التالية:

- ضرورة القصوى للتصحيح العقدي، والمراجعة الدائمة للموروثات الدينية والثقافية على الأصول الشرعية الصحيحة.
- أن الرصد الحكيم للخلل العقدي الطارئ على بعض المسلمين من أعظم النصيحة لله ولكتابه ولنبيه ولأئمة المسلمين وعامتهم، ومن أولى أولويات الدعاة إلى الله عز وجل.
- أن من أعظم الخلل العقدي الواقع في توحيد بعض المسلمين الاكتفاء بإفراد الله تعالى بالكمال والأفعال دون إفراده بجميع أنواع العبادة.
- أن حقيقة العبادة التي خلق الخلق من أجلها تشمل جميع أحوال الإنسان وأفعاله إذا التزم فيها بمنهاج النبوة، ولو لم تكن من الشعائر التعبدية التوقيفية.
- أن عقيدة القضاء والقدر ضرورة شرعية وعقلية لارتباطها بالكمال الإلهي، ولا حجة فيها للعصاة أو العاجزين.
- أن التوكل الشرعي لا ينافي الأخذ بالأسباب، بل يربط آثارها بقدر الله، فيكون تعلق القلوب وثقتها به وحده.



- أن الزاهد حقيقة من تعاطى أسباب القوة في الدنيا دون أن يفتتن بها، بل سخرها للآخرة.
- أن الإسلام يضمن حرية الفكر دون الكفر، والمجاهر بردته خائن لله ورسوله والمؤمنين خيانة عظمى، وهو في تقدير العقل فضلاً عن الشرع أولى بالقتل من خونة الأوطان.
- أن التكفير حكم شرعي له أدلته وضوابطه كالتحليل والتحريم، فلا يجوز تعاطيه والخوض فيه إلا للراشخين في العلم.
- أن من أعظم ما أدى إلى الخلل في مسائل التكفير عدم التفريق بين الحكم على الأوصاف والأفعال، وبين الحكم على المعين، فترتب على ذلك غلو طائفة في التكفير، وتقصير أخرى بمنع التكفير مطلقاً.



المراجع

- الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، تحقيق د. عبد الملك ابن دهيش، ط ١، ١٤١٠، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.
- الأدب المفرد، للإمام البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٣، ١٤٠٩، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- أصول البزدوي، كنز الوصول الى معرفة الأصول، لعلي بن محمد البزدوي الحنفي، دار النشر: مطبعة جاويد بريس - كراتشي.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، ١٤١٥، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- أضواء على مسلك التوحيد، للدكتور سامي نسيب مكارم، دار صادر، بيروت.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للفخر الرازي، تحقيق د. علي النشار، ١٤٠٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، تحقيق طه سعد، ١٩٧٣، دار الجيل، بيروت.
- الأفعال، لأبي القاسم السعدي، ط ١، ١٤٠٣، عالم الكتب، بيروت.
- الأم، للإمام الشافعي، ط ٢، ١٣٩٣، دار المعرفة، بيروت.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق هشام عطا وآخرين، ط ١، ١٤١٦، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.
- تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق د. عبدالرحمن الفريوائي، ط ١، ١٤٠٦، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- تفسير الطبري، ١٤٠٥، دار الفكر، بيروت.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، ١٣٨٧، المغرب.



- تهذيب الأسماء واللغات، لشرف الدين النووي.
- جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، ط ٧، ١٤١٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق علي المدني، مطبعة المدني، مصر.
- حرية الاعتقاد في القرآن الكريم، للدكتور عبدالرحمن حللي، ط ١، ٢٠٠١، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، للدكتور عبدالرحيم السلمي، ط ١، ١٤٢١، دار المعلمة، الرياض.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ط ٤، ١٤٠٥، دار الكتاب العربي، بيروت.
- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، للدكتور أحمد جلي، مؤسسة الملك فيصل الخيرية، الرياض.
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، لأئمة الدعوة النجدية، جمع عبدالرحمن ابن قاسم، ط ٢، ١٣٨٥، مطبوعات دار الإفتاء، الرياض.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق شعيب وعبدالقادر الأرنؤوط، ط ١٤، ١٤٠٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين والأتراك، لحمد بن علي بن محمد بن عتيق، تحقيق الوليد الفريان، ط ٢، ١٤١٥، الرياض.
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.
- سنن النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، ط ٢، ١٤٠٦، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار بن أحمد، حققه د. عبدالكريم عثمان، ط ٢، ١٤٠٨، مكتبة وهبة، مصر.
- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ١٣٩١، المكتب الإسلامي، بيروت.

- شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين التافتازاني، ط ١، ١٤٠١، دار المعارف النعمانية، باكستان.
- شعب الإيمان، للبيهقي، ط ١، ١٤١٠، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى البغا، ط ٣، ١٤٠٧، دار ابن كثير، دار اليمامة، بيروت.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط ٢، ١٤٠٦، المكتب الإسلامي، بيروت.
- صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط ٢، ١٤١٤، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صيانة الإنسان من وسوسة الشيطان، للشهيد دحلان، ط ٤، ١٤١٠، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، للدكتور عبدالله بن محمد القرني، ط ٢، ١٤٢٠، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.
- غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، لابن النجيم الحنفي، تحقيق أحمد الحموي، ط ١، ١٤٠٥، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تقديم حسنين مخلوف، دار المعرفة، بيروت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- الفرق بين الفرق، لعبدالقاهر البغدادي، ط ٢، ١٩٧٧، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- قتل المرتد الجريمة التي حرّمها الإسلام، لمحمد منير أدلبي، ط ١، ٢٠٠٢، دار الأوائل، دمشق.
- كرامات الأولياء في الحياة وبعد الانتقال، لأحمد الجوهري، تحقيق سعيد عبدالفتاح، ١٤٢٣، دار الآفاق العربية، القاهرة.



- لسان العرب، لابن منظور، ط ١، دار صادر، بيروت.
- مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع عبدالرحمن ابن قاسم، الرياض.
- مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد الفقي، ط ٢، ١٣٩٣، دار الكتاب العربي، بيروت.
- مسند أحمد ابن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
- مسند أحمد، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وفريقه، ط ٢، ١٤٢٠، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مسند ابن الجعد، تحقيق عامر حيدر، ط ١، ١٤١٠، مؤسسة نادر، بيروت.
- مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- مسند الشهاب، لمحمد القضاعي، تحقيق حمدي السلفي، ط ٢، ١٤٠٧، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المطالب العالية بزوائد الكتب الثمانية، لابن حجر العسقلاني، تحقيق د. سعد الشثري، ط ١، ١٤١٩، دار العاصمة، السعودية.
- المغني عن حمل الأسفار، لأبي الفضل العراقي، تحقيق أشرف عبد المقصود، ط ١، ١٤١٥، مكتبة طبرية، الرياض.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان.
- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق هلموت ريتز، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، ١٤٠٤، دار المعرفة، بيروت.
- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق د. رشاد سالم، جامعة الإمام، ١٤٠٦، الرياض.
- المواقف، لعضد الدين الإيجي، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة، ط ١، ١٤١٧، دار الجيل، بيروت.
- الموسوعة الفلسفية العربية، رئيس التحرير د. معن زيادة، ط ١، ١٩٨٨، معهد الإنماء العربي.

- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف د. مانع الجهني، ط ٤، ١٤٢٠، دار الندوة العالمية، الرياض.
- النهاية في غريب الحديث، لأبي السعادات ابن الجزري، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، ١٣٩٩، المكتبة العلمية، بيروت.
- نوارد الأصول في أحاديث الرسول، للحكيم الترمذي، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة، ١٩٩٢، دار الجيل، بيروت.

